ولا يجوز احياء ما قرب من العامر فيترك مرعى لاهل القرية ومطرحا لحصايدهم وقدم الفرق بين القرب والبعد
انفا ومن حفر بئرا في ارض موات باذن الامام عنده او باذنه وبغير اذنه عند هما فله حريمها اربعون ذراعا
من كل جانب منه مطلقا سواء كان للعطن وهي التي يتزح الماء منها باليد او كانت للناضح وهي التي يتزح
الماء منها بالبعير عند ابي حنيفة وعندهما في الناضح ستون ذراعا من الجوانب الاربع من كل جانب خمسة
عشر ذراعا وحريم العين خمسمائة من كل جانب وعند بعضهم خمسمائة من الجوانب الاربع من كل جانب
مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاول هو الاصح والذراع هي الكسرة وهي ست قبضات وكان
ذراع الملك سبع كل قبضة اربع اصابع قبضات فكسرت منه قبضة وقيل ان التقدير في البئر والعين
بما ذكرنا في اراضيهم لصلابتها وفي اراضينا يزاد لرخاوتها ليلا يتحول الماء الى اثنية فمن حفر في حريمها منع
منه فان حفر فهي في حريم الاول للاول ان بدا ما احتفر الثاني ولا يضمن النقصان وللاول ان يأخذه بكسر ما احتفره وقيل يضمن النقصان ثم يكبسه بنفسه وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني في بئر او غير
حريم الاول وهي قريبة منه وذهب ماء البئر الاول وغرق الثاني فلا شئ عليه وللثاني في الحريم من الجوانب
الثلاث دون الجانب الاول وللفناة حريم بقدر ما يصلحه مطلقا وعن محمد انه بمنزلة البئر في استحقاق
الحريم قبل وبهذا عند هما واما عنده فلا حريم له ما لم يظهر الماء على وجه الارض قالوا وعند ظهوره الماء على الارض
هو بمنزلة عين فوارة فيقدر حريمه بخمسمائة ذراع وحريم شجرة يغرس في ارض موات خمسة ذراع فلا يتعرض
الاخر في حريمه وما عدل عنه الفرات اي عاوده ولم يحتمل عودة اليه فهو موات اذا لم يكن حريما لعام واه
احتمل عوده لا يكون مواتا ولا حريم للنهر اي من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند ابي حنيفة الا
ان يقيم بينة على ذلك وقالا له مسناة النهر يمشي عليها ويلقي عليها طينه مسايل الشرب بالكسر هو النصيب
من الماء لسقي المزارع او الدواب الانهار العظام كدجلة وهي نهر بغداد والفرات نهر الكوفة و
جيحون نهر خوارزم وسيحون نهر الترك غير مملوك لاحد ويجوز لكل ان يسقي ارضه ودوابه بمائه ولو قال
فلكل لكان احسن وان يتوضأ به ويشربه وينصب الرحى عليه ويكري اي يشق منها نهرا الى ارضه ليسقيها
ان لم يضر بالعامة وان اضرهم بان يميل النهر العظيم الى هذا الجانب اذا انكسر ضفته فيغرق القرى
والاراضي ونحوه لا يجوز له ان لم يضر بالعامة متعلق بالرحى والكرى وكذلك الاحكام المذكورة
في البحار ايضا وفي الانهار المملوكة والانهار المملوكة والحياض المملوكة يجوز لكل شربه وسقي

دابته للارض وان خيف تخريب النهر لكثرة البقر يمنع مطلقا ولا ان يمنع من الدخول في ملكه اذا
كان بحيث ما اضر بقرب هذا الماء غير ملكه احد وان كان لا يجد ذلك يقال لصاحب النهر اما ان تخرج الماء اليه
او تدعه كما خلقه بشرط ان لا يكسر ضفته وقبل هذا اذا احتفر في ارض مملوكة واما اذا احتفر في ارض
موات فليس له منعه ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودابته العطش له ان يقاتله بالسلاح وان
كان محرز اذا الاواني ويخاف الهلاك من العطش يقاتل بغير السلاح وانما المحرز في الكوز والحب بضم
الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة وهي الجابية ونحوها لا يمنع به ولو قليلا الا باذن صاحبه كالصيد
الصيد الماخوذ ولكن بقيت فيه بشبهة الشركة حتى لو سرقه انسان في موضع يعزر لوجوده فيه وهو يا
يساوي نضابا لم يقطع يده وكرى نهر غير مملوك يكون من بيت المال على السلطان ان احتاج اليه
فان لم يكن فيه شئ يجبر الناس على كريه الا ان يخرج ارض كان يطيقه ويجعل مؤنته على المياسير الذين لا يطيقون
بانفسهم كما في تجهيز الجيوش وكرى ما هو مملوك يكون على اهله والنهر المملوك يكون خاصا وعاما و
الفاصل بينهما ان ما يستحق بحاجة الشفة فهو خاص وما لا يستحق به الشفة فهو عام وكريها على اهله
لا على بيت المال ويجبر الابى منهم على كريه مطلقا سواء كان المملوك خاصا او عاما وقيل لا يجبر ان كان خاصا
ومؤنة كرى النهر المشترك يكون عليهم على اعلاه فان جاوز الكرى ارض رجل من الشركاء بان ذلك الرجل
عند ابي حنيفة وعندهما الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى آخره يخصص الشرب والاراضي وزعم بعض المشايخ
ان الكرى اذا انتهى الى فوهة ارضه من النهر فليس عليه شئ من المؤنة والاصح ان عليه المؤنة والاحتراز عن
هذا الخلاف جرى الرسم ان يوخذ في الكرى من اسفل النهر ويترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله
والكرى على اهل الشفة في الارض المملوكة وهم الذين يشربون دوابهم وقيل يجبر الناس على كرى
الشرب بغير اذن المشترك ويعزر المشترك ان لم يصح نهر بين قوم ولهم على ذلك النهر اراضي اختصوا في الشرب ابى الشرب
بعضهم على قدر اراضيهم في الصحيح قبل يقسم بقدر الخراج وقال الامام ابو علي الدقاق يقسم بقدر الحاجة وليس لاحدهم من الشركاء ان يشق منه اي من النهر المشترك نهرا او ينصبه عليه رحى لا برضا بهم
والا ان يكون الرحى لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبه بان يكون بطن النهر وحافاه
مملوكا له وللمرخ السبيل فانه يجوز او ينصب دالية عليه هي جذع طويل مركب بتركيب
عداق الارز في راسه مغرفة كبيرة يستقى بها او ينصب جسرا او قنطرة الجسر اسم لما يوضع و

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)